الغابــة السياسيــة تحكم العراق

د. عقيل عباس

في ربيع ٢٠١٠ كنت أستمع لكلمة عن العراق ألقاها رايان كروكر، السفير الأميركي الأسبق، وربما الناجح، في العراق، أمام جمهور غربي صغير. عند تقييمه الزعماء العراقيين، في إطار القلق من هيمنة إيرانية، أو خارجية أخرى، على القرار السياسي في بغداد، بدا كروكر شبه واثق إن أمرا كهذا لن يحدث بحسب وصفه الذي دعمه ببعض الأمثلة فان الزعماء العراقيين، وذكر بالاسم نوري المالكي وإياد علاوي وطارق الهاشمي وآخرين لا أتذكر اسميهما، ساسة وطنيون، صلبون، أشداء، لا يريدون عراقاً تابعاً، بل بلداً قوياً ومزدهراً. رجّحَ الرجل أنهم في آخر المطاف سيقومون بما هو صحيح من اجل بلدهم، برغم كثرة خلافاتهم وشدتها، وبرغم الضراوة التي يسعون بها لتصفية هذه الخلافات لصالح كل منهم على حساب الآخر. قد يكون كروكر وضع إصبعه على مكمن الجرح العراقي دون أن يدري. انها الشراسة، ذلك المضي الحاد إلى الحد الأقصى، إلى آخر ما يسمح به المضي، وراء أمر ما، مضيٌ حاسم، وجارح، دون خوف أو توقف، حتى بلوغ الهدف.. وحتى عند الفشل في هذا البلوغ المبتغى، فإن السبب عادةً ليس غياب الرغبة أو الاستعداد للمضي إلى أقصى الشوط، بل افتقار القوة اللازمة للحسم، بسبب القوة المضادة للآخر، أو الحضور القوي لطرف ثالث، يصعب تجاهله أو الالتفاف عليه. لم تكن السياسة في العراق يوماً رحيمة أو متفهمة.. تاريخياً، افتقرت إلى آليات مدنية لحسم الصراعات على نحو يحترم كرامة الخاسر ويبقي له حصة ما في الصفقة، للحفاظ على وقار اللعبة وإلزام قواعدها. لسوء الحظ، كانت السياسة في العراق الجمهوري، الذي أسسه العسكريون وشكلوا قيمه الأساسية، بدوية، وحاسمة، وقاسية كحياة مؤسسيها المهنية، وأحيانا الشخصية، خصوصاً في إصرارها على ثنائية الغالب والمغلوب، تلك الثنائية القادمة من عالم الغابة بشراسة صراعاته ودمويتها. الغالب يحمل كل شيء والمغلوب يفقد كل شيء : الانتصار، كما الخسارة، نهائي وقاطع، ولا يبالي بالطرف الآخر. برع صدام كثيراً في تكريس شراسة الغالب في حياة السياسة والمجتمع في البلد ودفعها إلى أقصى مديات القسوة الممكنة ليحصد ثمارها حكماً مطلقاً خالياً من الضوابط والرقابات. أغراه نجاحه في توظيفها ضد خصوم الداخل باستخدامها ضد خصوم الخارج ليرتكب بذلك الحماقات الفادحة المعروفة التي أودت به وبالبلد. فهمَ إن شراسة السياسة هي امتداد منطقي لشراسة المجتمع والعنف الكامن فيه: اتكاء أفراد المجتمع على العلاقات الأولية (العشيرة، الطائفة، المنطقة) وليس العلاقات المؤسساتية لحماية أنفسهم وصيانة مصالحهم. هكذا ألغى بقايا الروح المدنية التي تراكمت على نحو بطيء وشحيح منذ تشكيل العراق الحديث في العشرينات من القرن الماضي. لم يبدُ رئيسُ الوزراء، نوري المالكي، خارجاً عن نطاق هذه الثقافة عندما أصر، في علانية الواثق بالانتصار، على اعتقال نائب رئيس الجمهورية، طارق الهاشمي بتهم الإرهاب. إذلال الهاشمي بعصا القضاء وبؤس الاعتقال، يُعد جزءاً من طقوس هزيمة الخصم على نحوٍ قاطع ونهائي. لا يختلف مسعى المالكي هذا كثيراً عن مسعى فاشل لرئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي في ٢٠٠٤ عندما أصر في ثقة مشابهة على إحضار مقتدى الصدر أسيرا إلى بغداد، بعد هزيمته العسكرية المفترضة في النجف، كما جاء على لسان احد وزرائه حينها. بين هذين المشهدين، ثمة مشاهد عراقية كثيرة شبيهة يميزها ذات الزهو الواثق والرغبة القاطعة في الانتصار وهزيمة الخصم: اجتثاث البعث، كتابة الدستور، حرب الطوائف، ملف النفط، كركوك، الفيدرالية وغيرها كثير.. يميز هذه كلها شراسة خلافاتُ الفرقاء حولها، خلافاتٌ عميقة وواسعة ومتوعدة، لا يتردد هؤلاء الفرقاء إزاءها عن دفع الأمور نحو حافة الهاوية، وحتى النزول في قعرها، إذا كان في هذا النزول إيذاء اكبر للطرف الآخر. ملفات عراقية كثيرة كان سيحسمها منطق الغالب أو المغلوب هذا لو لا إدراك الأطراف المتنازعة إن شراستها غير كافية لحسم الصراع بسبب شراسة الطرف الآخر التي لا يمكن دحرها أو بسبب الوجود الأميركي الذي تحول تدريجيا إلى حضور وسيط يحول دون حسم بعض الصراعات على أساس هذا المنطق الضيق. ليس غريباً إذن أن يكون الانسحاب الأميركي قد فتح شهية بعض القوى على اختبار قدرة شراستها على الحسم سواءً على حافة الهاوية أو في قعرها. يقع اتهام الهاشمي بالإرهاب في هذا الوقت في ذات التقليد الشرس للمواجهة. قد يكون الرجل مذنباً فعلاً بما اتهمه المالكي به فهو وسواه من ساسة الطوائف، وبينهم صاحب الاتهام نفسه، ساهموا خطاباً وأفعالا في دفع البلد نحو مهاوي العنف والضياع والفشل. لكن ما يثير الشك في نوايا المالكي ويُضعف صدقيته بهذا الصدد هو أن إدارته هذا الملف يشوبها تناقضٌ حاد: إصرار مفرط على أن القضية قضائية تماماً ولا علاقة لها بالسياسة، فيما التوقيتات والإعلانات والقرارات بشأنها سياسية. حتى حلفاء المالكي الذين لوح بتشكيل أغلبية سياسية بهم، تعاطوا مع الموضوع على انه جزء من صراع سياسي وعرضوا التهدئة والتوسط. أما الإصرار الحكومي على أن القضاء مستقل ومهني وصاحب القول الفصل في قضية الهاشمي، فانه يبدو مثل ترنيمة بائسة فقدت قدرتها على أن تُطرب أو تُقنع، فحكومة المالكي قوضت على نحو متواصل الاستقلالَ القضائي الهش الذي بدأ يتشكل ببطء بعد عام ٢٠٠٣. هل هي مصادفة أن القضاء حكم لصالح الحكومة في كل القضايا المهمة التي قررت فيها هذه الأخيرة تحكيمه فيها؟ أو انه عادَةً ما يبرئ حلفاء المالكي ويدين خصومه؟ أو أن لجان التحقيق القضائية الكثيرة التي اضطرت الحكومة لتشكيلها للنظر في خروقات فادحة مفترضة للقانون تتعلق بملفات الفساد والسجون السرية والاغتيالات والتجاوزات على حقوق الإنسان والقصور الأمني وغيرها مما يمكن أن يدين الحكومة لم تُفضِ إلى شيء ملموس وذي صدقية؟ ليس غريباً إذَن أن يتحول القضاء العراقي، كما هو شأن الكثير من مؤسسات الدولة، إلى احد أدوات الشراسة التي يدير بها رئيس الوزراء معاركه مع خصومه . على الأرجح ستُحل أزمة الهاشمي سياسياً، لا قضائياً، أي بتخريجة قضائية ما تعكسُ إرادةً سياسية، كما حصل في قضايا سابقة اقل حدة وأهميةً من هذه. حينها سيكون قد انقضى فصل جديد من قصة الشراسة في البلد، بانتظار بدء فصل جديد آخر. هذا من سوء حظ العراق بلا شك، إذ لا يمكن لساسة الشراسة، المأخوذين بحدة صراعاتهم وسعيهم الضاري لكسبها، أن يبنوا دولة، أو يشيدوا مؤسسات أو يحلوا مشاكل. بمقدورهم فقط تفريخ صراعات وإدامتها: صراع يفضي إلى آخر، وأزمة تلد أخرى. هذا حال العراق "الديموقراطي" الذي تصدروه منذ ٢٠٠٣. ما لم يدركه كروكر، الذي لا تعوزه الحكمة عراقياً بخلاف دبلوماسيين أميركيين كثيرين، هو أن "صلابة" الساسة العراقيين التي اظهر تفهمه لها، ليست إلا شكلاً من التهور الذي يدفع العراقيون العاديون ثمنه كل يوم.

× كاتب عراقي مقيم في الولايات المتحدة

أنت عراقي وأنا مثلك، هل تعرفني؟

لطفية الدليمي

انت عراقي وأنا مثلك هل تعرفني ؟؟ ..ألستُ ابنة خال لك أو أنك من أصهار كوفيين اقترنوا ببنات من سامراء ؟؟
وأن ابن اختك من كركوك وخالك من اربيل و أمك من نجف الله و حبيبة قلبك من باب الشيخ ..؟؟ وزوج أخيك حسناء من بابل وصهرك أنباري؟؟وانا هل تعرفني؟؟ الاتعرفني ؟ محال أن لاتعرف اختك أو خالة ابنائك !!
أنا من نسل النساخين على الواح الطين ،أسلافي من أكد والوركاء ،سيدوري جدة حكمتنا الأرضية ، وأحيكار حكيم الأمس معلم ذاكرتي وكذا التوحيدى واخوان الصفا واسحق ابن حنين ،انا مثيلتك عراقية ، ورفاق المعرفة عراقيون من سومر او من نسل أكدي او كلداني ، وإخوان المحنة من أوروك وبغداد وبعقوبة : هذا نحوي وذا صوفي وذي شاعرة و جَدتنا عارفة من أهل جزيرتنا ، راوية أساطير وحادية ظعون ، وانا من أم سكن الحسين جوارحها ومرضعة أخي زوجة عمي توما فصارت فيرجين لنا أختا.
انت عراقي ورابعة العدوية عمة أحفادك ممن سكنوا باب الدروازة وانك انسان والانسا ن مالك دنيانا ومالياء أرض الناس بمن يزرعها ويعمر بعدك ماخربه غلاظ القلب .
انا عراقية وانت عراقي فلماذا تخشاني اوأخشى خطوتك ؟؟ولماذا ترعبني ريبة انك خاطف ولدي؟
او انتي من الذين انمسخوا في ليل العنف الى اثنين ؟؟ الست عراقي الاهواء وابن لبلاغات الجاحظ وعلوم الرازي؟؟
وأنت فتى من جيرة السهروردي او تلميذ ابي ذر او انك آت من جبة الجنيد او من مرصد البيروني؟؟
ولماذا تنسى اني مثلك ماصعد بنا دهر او ترامت بين نوافذنا الاشلاء؟؟
وانك ابن العم و ابنك صهر الخالات وان العمات المنذائيات يزغردن لعرس بناتك في ألفة جيرتنا..
و دماء الطفل المولود حديثا هي من جبلة كل الاسلاف الذين اجتازوا الزمن بفلك واحد من عهد نوح أو زيوسيدرا حتى سنوات العصف ومروا بالمحن الكبرى والطاعون معا وتلاشى بعضهم في طوفان النهرين ، وضاع البعض في عثرات التاريخ ، ونجا بعض منهم وانضفرت مصائرهم في عيد الفطر او عيد الخليقة تحت وشاح النبي يحيى او عند المذبح في كنيسة سيدة الاحزان او تحت قباب الكيلاني وعند ظلال السدر لدى ميثم التمار بعيد الاضحى، ووراء الليل سمعوا اذكار الصوفية وأصغوا لنقر الرق على وقع الترنيمة:
حي حي ، وطربوا لمقامات القبنجي واغاني عفيفة و كمان غانم حداد والشجن الحارق في صوت الحليّ سعدي .
من نحن اذن؟؟ من نحن في هذا الزمن المغسول بدم الصبيان ودمع الثكل؟؟
وعلام الصمت اذاكنت عراقيا جُبلت صورتك من كل سلالات النهرين ؟؟
من نحن اذن والعالم ماض في رحلة غده ونحن نزاوج بين دم مهدور ورجال من ظلمات؟؟
من نحن اذن؟
ننوح على الموتى كل صباح والعالم يرقى لفضاءات العلم ونحن نناقش ما أفتى جلاد مثل الحجاج وماغنم معاوية ولم نحسم حتى الساعة ان كان الفن حراما وبه تبنى البلدان ، وان كان حلالا دم اخوتنا المهدور بأيدي الارهاب ، وهل يطهر جسد من رجس بتراب واجداث ضحايانا نهب للغربان ؟؟
انت عراقي وانا مثلك ، لكنا صرنا الف شظية حزن، وتناثرنا بين الطوائف والاحزاب غنائم حرب،
.انت عراقي وانا ، مهلا ولنتوقف برهة حب بين الاشلاء،ولننصت لهدير الاصداء بعد عديد الاعوام:
الستم من هذي الارض فكيف تؤرثون اللهب ؟؟ وكيف ترون البركان يفور وتلقون به اضاحي من ابناء الانسان ومن كل الاديان ؟
ألستم من هذي الارض ؟ والا كيف تعدون غنائمكم مليارا في الليلة وبغداد بلا مصباح ولا قدح من بترول لشفاء الوقت من الظلمات ؟؟
انتم عراقيون ؟ بلى ! ان هبت من بينكم الاصوات على مهل وتنادت بالسلم وتناءت عن هدر دمانا في كل صباح ..
انتم عراقيون ؟
اجل ،ماجدوى الاسماء وما جدوى ان ننسب لبلاد نحرقها وبلاد نهدر دمها، ان كنا نراوح مُابين مجزرة و حريق وفتى مخطوف ..انت عراقي ؟ قل كلا للموت .. كلا للصفقات كلا لقتل الامال الكبرى / كلا لاستغفال الناس
انت عراقي ؟ ما جدوى ذلك ؟
ان كان لسانك معقودا لاينطق كلمات الرفض ويعلن (لا) في الطرقات وعلى شرفات الوقت ،يدون أحرفها بدل الكلمات الخرقاء عن حرية نذرت للهدر وبلاد موقوف فيها رمق العيش؟ انت عراقي ، قلها وليقف التاريخ الممسوخ امامك خجلا من قولك لا!

كاريكاتير

■ عادل صبري

مهامّ عراقية عاجلة أمام الرئيس طالباني

جرجيس كوليزادة

بعد تحقيق عملية الانسحاب الفعلي للقوات الأمريكية والبدء بإرساء الخطوات الأولى لإرساء أركان السيادة العراقية بفضل الاتفاقية الأمنية الإستراتيجية بين بغداد وواشنطن وبفضل توحيد مواقف الأطراف السياسية تجاه مسألة الانسحاب، إلا أن التطورات غير المتوقعة التي مر بها العراق في المرحلة اللاحقة خلقت حالة من التوتر والتأزم الشديد بين الكتل البرلمانية بسبب اتهام نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بالإرهاب من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي، وهذا ما جعل البلاد أن يدخل في مرحلة حرجة من ناحية استقرار العملية السياسية بفعل المضاعفات التي نتجت عن عملية الاتهام، ومنها انسحاب القائمة العراقية برئاسة إياد علاوي من البرلمان والحكومة وتوتر العلاقة بين الأطراف على الساحة السياسية، وبهذا دخل التوافق بين الكتل في حالة من الركود مسببا تأزما للحالة التي عاشها البلد خلال الفترة الماضية بتواصل واتفاق ولكن دون تحقيق مكاسب ملموسة ومحسوسة من قبل العراقيين.
ولا يخفى أن الرئيس طالباني دخل على مسار هذا التوتر الحاصل للحيلولة دون حصول انهيار تام للعملية السياسية، وحسب التصريحات الصادرة من مكتبه الرئاسي فان رئيس الجمهورية يسعى لعقد مؤتمر بين الكتل لمعالجة الأزمة وحل الخلافات القائمة بين العراقية وتحالف دولة القانون وبين المالكي وعلاوي والخلافات القائمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، ولاشك في أن هذه المساعي تعتبر مسألة في غاية الأهمية وتحمل ضرورة وطنية قصوى خاصة في المرحلة الراهنة لإخراج البلاد من الأزمة السياسية التي يمر بها.
وبهذا الخصوص لابد من أن نبين إن الاستحقاقات الوطنية للعراقيين يجب أن تبقى ضمن الأولويات الرئيسية والأساسية للقيادة السياسية العراقية، وخاصة أمام الرئيس طالباني وكذلك بالأخص أمام البرلمان والحكومة، ولو أن مسؤولية هذه الاستحقاقات تقع بالدرجة الرئيسية على القائمة العراقية وتحالف دولة القانون بسبب الاستحقاق الانتخابي خاصة إنها تحمل مساسا مباشرا بحياة المواطنين وهي لابد من أن تكون منوطة بحكومة توافقية فعالة لإيجاد حلول عملية للأزمات التي يعانيها الشعب العراقي.

ولا شك في أن استحقاقات العراقيين يتمحور إطارها في مجموعة من المعاناة المستمرة التي يعانيها أغلب المواطنين، وهي تنحصر بضعف الثقة بين الشعب والحكومة واستمرار حالة عدم الاستقرار للعملية السياسية والعنف المتواصل والعمليات الإرهابية وفقدان الأمن، إضافة إلى فقدان الخدمات والحاجات الأساسية للحياة، وانتشار مظاهر الفساد والثراء الفاحش المبني على استغلال السلطة، وفقدان تنمية القطاعات الزراعية والصناعية لإعادة عجلة الإنتاج، وفقدان مقومات تغيير وضع المرأة وتحصينها اقتصاديا واجتماعيا، وغياب الاهتمام بالشباب وتوفير فرص العمل لهم، وغياب توفير مقومات تكوين الحياة الأسرية، وشيوع الفساد وعمليات الثراء الفاحش بسبب عدم توفر وسائل رادعة قانونية تحد من الحصول على الثروة بأساليب غير شرعية.

وفي ظل اتفاق الجميع على ضرورة عقد المؤتمر برعاية طالباني، لابد من التأكيد أن مهام عاجلة تفرض نفسها على مسار المؤتمر وعلى عاتق الرئيس تجاه العراقيين، ولهذا نؤكد عليها خاصة أن الأمل المرتجى من انفراج الأزمة، يساعد على طرح تلك المهام برؤية شفافية أمام طالباني والمشاركين في المؤتمر المزمع الإعلان عنه قريبا، لتسليط الضوء عليها، للاستفادة منها ضمن الاختيارات المفتوحة لضمان أسباب نجاح أكثر للحكومة المسيّرة من قبل كل الكتل البرلمانية بعد حل الأزمة، والمهمات العاجلة تنحصر بما يأتي:
١. ضرورة التزام واتفاق جميع الأطراف بعدم تحويل الخلافات إلى أزمة سياسية لأن المتضرر الوحيد منها هو المواطن وليس الساسة.
٢. تركيز مهام الدولة لمعالجة الملف الأمني بكل جهد وتركيز العمل على توفير حياة آمنة خاصة في بغداد والمحافظات القريبة منها.
٣. إلزام الحكومة ورئيسها المالكي بمعالجة سريعة للأزمات الخانقة الشديدة التي يعيشها العراق والتي أدت إلى استنزاف كبير في حياة المواطنين.
٤. وضع رؤية عملية باتفاق الكتل الرئيسية لتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور لترسيخ الحالة القانونية لتطبيع الأوضاع وحل القضايا المعلقة في كركوك والمناطق المتنازع عليها.
٥. إلزام الجميع برؤية توافقية حسب الدستور الدائم للتعامل مع حق المحافظات في إعلان الفيدرالية الإدارية والاقتصادية حسب رغبة ومصالح مواطنيها.
٦. وضع برنامج فعال لتوفير فرص العمل لتقليص البطالة بنسبة كبيرة وتأمينها بالتساوي أمام الجميع، والاتفاق على عدم خرقها بالتزكية الحزبية وهي خرق فاضح للمبادئ والحقوق والقواعد الدستورية التي يحاول النموذج العراقي الاقتداء بها.
٧. الاهتمام بالشباب من خلال وضع برامج وطنية شاملة من قبل الحكومة بسبب عدم وجود برامج واليات لحد الآن للاهتمام بهذه الطبقة المهمة من الشعب، وعدم وجود رعاية على مستوى السلطة بهذه الشريحة التي تراوح في مكانها وتجد نفسها في معمعة من المشاكل والتعقيدات التي ترسم أمام حياتهم صورة قاتمة عن المستقبل.
٨. معالجة أزمة السكن بجدية، لوجود أزمة خانقة للسكن، خاصة عند أصحاب الدخل المحدود الذين يعانون من مشاكل وظروف قاسية في هذا الجانب بسبب ضغوطات المؤجرين الذين لا ينفكون عن زيادة الإيجار من المستأجر بين فترة وأخرى.
٩. إزالة مظاهر التمايز الطبقي بسبب ظهور حالة من التمايز والفارق الطبقي بين شرائح فقيرة كثيرة النفوس وشريحة قليلة العدد تعيش في بروج عالية تحتضن أصحاب الرساميل الكبيرة من مسؤولين في الحكومة وفي الأحزاب المسيطرة على الساحة السياسية ومن أصحاب النفوذ الذين حصل البعض منهم على ثروات طائلة بين ليلة وضحاها مستغلين السلطة والمنصب وموارد الدولة على حساب الشعب.
١٠. إرساء منهج وطني للعمل على إزالة حلقات من الترابط المنفعي المبنيّ على المصالح المادية الكبيرة بين بعض المسؤولين في الحكومة والأحزاب وأصحاب المصالح التجارية والمادية والاقتصادية، والواقع مليء بهذه الارتباطات التي تستغل المناصب والمواقع والمصلحة العامة من أجل المصالح الذاتية الضيقة والمنافع الشخصية.
١١. اختيار عناصر وطنية تتسم بالوطنية والنزاهة، وعدم تكرار التجربة السابقة في إسناد مناصب مهمة في هيكل الحكومة إلى أشخاص غير مؤهلين وعلى مستوى المدراء والمدراء العامين ووكلاء الوزراء والوزراء، وإلغاء توزيع المناصب على المحاصصة الحزبية.
١٢. وضع آلية لتنظيم ومراقبة عمل المقاولات، بسبب غياب المعايير الفنية والمقاييس الهندسية عن المشاريع الحكومية والأهلية خاصة مشاريع الإعمار والخدمات، ويبدو أن الشركات والمقاولات التي تنفذ تلك المشاريع يعود الكثير منها إلى المسؤولين في الحكومة والأحزاب المسيطرة على الساحة السياسية.
هذه هي المهام العاجلة أمام الرئيس طالباني ومؤتمر قادة الأطراف السياسية، وهي تتطلب نية جدية لإرساء الأمن والسلام والاستقرار للعمل على إزالة المشاكل من حياة العراقيين خاصة أن البعض منها يتسم بتواصله اليومي، ولا شك في أن وجود طالباني على رأس القادة السياسيين يزرع الأمل المنشود للخروج بحل ومعالجة الأزمات الخانقة التي يعانيها العراق.
وهنا في الختام لابد من القول إن تطبيق هذه الاستحقاقات وتوفير مساحة من الاستقرار على صعيد الحياة، وحل الأزمات والمشاكل وإجراء الإصلاحات الضرورية ضمن منهاج عمل الحكومة التوافقية ومعالجة مظاهر الفساد والاختراقات الحاصلة في أجهزتها، ستشكل عوامل حاسمة لإحداث نقلة نوعية على صعيد حياة المواطنين، لا سيما أن العراقيين أثبتوا دائما أنهم أهل لحياة حرة كريمة وتحقيق تطور وتقدم في واقع حياتهم لتأمين حاضر مشرق منشود لحاضر أبناء العراق وضمان مصير آمن ومستقبل زاهر لأجياله القادمة.

كاتب صحفي – كردستان العراق